



من فقه التوريث ، هل يستقيم الظل والعود أعوج !؟

الملف الاقتصادي لمصر في عهد مبارك (9 - 9)

بقلم: رائف محمد الويشي

11 مارس 2010

نواصل فتح ملفات عهد مبارك من خلال دراسة أعدناها مكونة من تسع حلقات بعنوان " من فقه التوريث : هل يستقيم الظل والعود أعوج !؟ " ..

تحدثنا في الحلقة الأولى عن نهب أراضي مصر ، في الحلقة الثانية تحدثنا عن سرقة القطاع العام من خلال بيعه بثمن بخس لصالح " واجهات " تدور في فلك مبارك وعائلته ، في الحلقة الثالثة تحدثنا عن ملف صحة المصريين خلال العقود الثلاثة الماضية ، وهو ملف كارثي بكل ما تحمل الكلمة من معاني لأن خطورته تكمن في أن صحة المواطن هي الضلع الأول في الأمن القومي للدول ، في الحلقة الرابعة تكلمنا عن التعليم - الضلع الثاني للأمن القومي للدول - في عهد مبارك ، وأوردنا تقارير المتخصصين التي تؤكد انهيار التعليم وفساده في عهده ، في الحلقة الخامسة تكلمنا عن الملف الزراعي لمصر في عهده والذي يندثر بثورة للخبز ، وفي الحلقة السادسة تكلمنا عن الملف الاجتماعي للمصريين في عهده وأوردنا تقارير المتخصصين التي تؤكد انهياره ، وفي الحلقة السابعة تكلمنا عن ملف حقوق الإنسان المصري في عهده ، وفي الحلقة الثامنة تكلمنا عن الملف السياسي لمصر في عهده ..

سنفتح اليوم الملف الأخير في هذه الدراسة وهو الملف الاقتصادي .. يمثل الاقتصاد مجمل الملفات السابقة التي تم تداولها في هذه السلسلة المكونة من تسع حلقات والتي تناولت حياة المصريين في عهد مبارك والذي امتد ليشمل عقود ثلاثة من حياتهم ..

- إذا كانت أراضي البلاد قد نهبت من قبل آل مبارك وزمرته ، فقد ضاعت على خزانة الدولة 800 مليار جنيه وهي القيمة السوقية لهذه الأراضي ، هو تماما ما صرح به المهندس عمر الشوافي رئيس جهاز المركز الوطني لاستخدامات الأراضي في عام 2007 ، فقد قدر المساحة المنهوبة بنحو 16 مليون فدان ..

(المساحة المذكورة تقدر بـ 67.2 ألف كم مربع ، وهي تزيد عن مساحة خمس دول من بلدان الشرق الأوسط وهي : فلسطين التاريخية 26.6 ألف كم مربع - الكويت 17.8 ألف كم مربع - قطر 11.4 ألف كم مربع - لبنان 10.4 ألف كم مربع - البحرين 5.7 ألف كم مربع) .. (راجع الحلقة الأولى من الدراسة " ملف نهب أراضي مصر ") ..

- وإذا كان القطاع العام الذي كان السند الحقيقي للمجتمع المصري - الفقير في أغلبه - قد تم سرقة ببيعه بثمن بخس لواجهات خفية لحساب نظام مبارك ، فقد ضاعت على مصر عدة مئات من مليار الجنيهات لأنها دخلت جيوب آل مبارك وزمرته ..

(يقدر تقرير بنك الاستثمار القومي في بداية التسعينات شركات القطاع العام البالغة في حينه 317 شركة بما قيمته 500 مليار جنيها ، لكن الحكومة صرحت في 2007 أنها باعت أكثر من نصف العدد المذكور بمبلغ 35 مليار جنيها فقط ، مع ملاحظتين

هامتين وهما فارق التسعير الزمني بين الفترتين وبيع الشركات الناجحة دون الخاسرة) .. (راجع الحلقة الثانية من الدراسة " ملف نهب القطاع العام في عهد مبارك) .

- وإذا كانت صحة المصريين - الضلع الأول للأمن القومي للدول - في عهد مبارك قد تدهورت وضربت أرقاماً قياسية في ذلك على المستوى العالمي ، وأسبابها - في أغلبها كما أوضح المتخصصون - من فعل نظامه الفاسد ، فالثابت أن المصريين قد أنفقوا المليارات الكثيرة على مدى ثلاثين عاماً لعلاج مرضاهم ، هذا بالإضافة إلى ما النتائج الكارثية النفسية التي تركها هذا التدهور على التكوين الأسرى (راجع الحلقة الثالثة للدراسة بعنوان " الملف الصحي للمصريين في عهد مبارك ") ..

- وإذا كان التعليم - حجر الزاوية في تقدم الدول والضع الثاني لأمنها القومي - قد انهار في عهد مبارك كما أكد المتخصصون ، فلا أمل في المستقبل (راجع الحلقة الرابعة من الدراسة بعنوان " ملف التعليم في عهد مبارك ") .

- وإذا كان الشعب جانعا في عهد مبارك ، وتتسول مصر " الزراعية " المعونات الغذائية من الدول المجاورة ، وتحتل أرقاماً قياسية على المستوى الدولي في استيراد غذائها ، فمن الطبيعي أن ينذر المراقبون بأن ثورة الخبز على وشك أن تطل برأسها (راجع الحلقة الخامسة من الدراسة بعنوان " الملف الزراعي لمصر في عهد مبارك ") .

- وإذا كان المجتمع قد أصابه اليأس من انعدام فرص العمل ، وضرب بقوة ظالمة في توزيع ثروته ، وغاب الهدف القومي بسبب قيادته الفاسدة ، فمن الطبيعي أن تنتشر بين أطبافه الجرائم الاجتماعية المختلفة ويهرب شبابه إلى أوروبا ولو بالموت غرقاً أو إلى إسرائيل حيث يلتحقون بجيشها (راجع الحلقة السادسة من الدراسة بعنوان " الملف الاجتماعي لمصر في عهد مبارك ") ..

- وإذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في عهد مبارك قد أصبحت أحد أهم العلامات التي يعرف بها نظامه على المستوى الدولي ، حيث يعذب المواطن المصري في السجون ويزور صوته في الانتخابات وبلا حياة ويعبث بدستوره لتصعيد ولي العهد ، فمن الطبيعي أن يحتل نظام مبارك أحد المراكز الخمسة الأولى عالمياً في انتهاك حقوق الإنسان (راجع الحلقة السابعة بعنوان " ملف حقوق الإنسان للمصريين في عهد مبارك ") ..

- وإذا كان السياسة المصرية - التي تركز تاريخياً على أربعة ركائز وهي التضامن العربي وقيادة الصراع العربي الإسرائيلي والبعد الإفريقي مع الدول الأفريقية ككل (53 دولة) والبعد المائي مع دول حوض النيل (9 دول) - قد ضربت في الصميم ، فمن الطبيعي أن ينهار دور مصر السياسي في عهد هذا الطاغية الفاسد ..

لقد تخصص مبارك في دور السمسار السياسي للمنطقة ويصنع المكائد بين القيادات العربية وينحاز - وكأنه صهيوني - إلى جانب إسرائيل ويضع الأسافين بين الفلسطينيين ويتعالى على الدول الإفريقية معرضاً عن حضور مؤتمرات القمة وهو ما أدى إلى قيام عدد من الدول الإفريقية ببناء السدود على النيل وتهديد حصة مصر من الماء (راجع الحلقة الثامنة من الدراسة بعنوان " الملف السياسي لمصر في عهد مبارك ") ..

إذا كان كل ما سبق قد حدث على أرض الواقع في مصر في عهد مبارك ، فمن الطبيعي أن يعلن عن وفاة الاقتصاد المصري .. سنناقش ملف مصر الاقتصادي في هذه الحلقة الأخيرة من هذه الدراسة ، وأود أن أقدم اعتذاراً مسبقاً عن انتشار الأرقام بين سطور هذه الحلقة بسبب طبيعة الملف ..

سنقدم عدداً من التقارير التي تؤكد على انهيار اقتصاد مصر في عهد مبارك ، وهي تتمثل في النقاط التالية :

* **عن سعر الدولار** والذي يشكل مرآة لحالة الاقتصاد المصري ، ففي بداية عهد الأسود كان سعر الدولار يساوي 85 قرشاً ، وقفز الآن إلى 560 قرشاً وانهار الجنيه المصري وفقد 87 % من قيمته .

* **عن البطالة** ، فقد كانت بحدود 3 % في بداية عهد مبارك ، وفي عام 2006 وصلت إلى 29 % طبقاً لأرقام مركز الدراسات

الإستراتيجية بصحيفة الأهرام في عام 2006 ..

*** عن الفقر في عهده** ، فطبقا لدراسة للبنك الدولي نشرت في أواسط 2006 عن الفقر في الشرق الأوسط فإن مصر – مع اليمن – احتلت ذيل القائمة كأكثر الدول بالمنطقة فقرا حيث يعيش نصف السكان تقريبا تحت خط الفقر ، وصُنفت مصر كثالث سوق عالمي في بيع الكلى بسبب فقر مواطنيها واضطرارهم لبيع أجزاء من أجسادهم لمواجهة أعباء الحياة ..

*** عن البورصة** التي أنشأها مبارك بهدف تنشيط وتنظيم الاقتصاد كما زعم ، فقد سيطر عليها ولداه مع حاشيتهما وقامت بعمليات سطو منظم لإيداعات المصريين بالتلاعب في قيمة الأسهم هبوطا أو صعودا بالاحتيال والخديعة.. لقد أدت تلك العمليات إلى ضياع الكثير من مدخرات المصريين ونتج عنها الكثير من حالات الانتحار وكان بعضها جماعيا حيث شمل جميع أفراد الأسرة ..

*** عن البنوك** التي كان من المفروض أن تساهم في إنشاء المشاريع القومية الكبرى وخلق الوظائف ، فقد ضربها لصوص مبارك في الصميم مرتين :

المرة الأولى : من خلال القروض التي حصلوا عليها والتي وصلت مبالغها إلى مليارات كثيرة ثم امتنعوا عن السداد ، وقد أوردنا في الحلقة الأولى من الدراسة مثلا واحدا لإبراهيم كامل - أحد أعوان مبارك - الذي اقترض ما يقرب من ثلاثة مليار جنيه من البنك الأهلي - أغلبه كان من فرع الأنفي بالقاهرة وامتنع عن السداد لتمتعه بالحماية من مبارك ..

المرة الثانية : من خلال بيع الكثير منها وبثمن بخس إلى الكثير من الواجهات وقد أوردنا الكثير من تلك الحالات في الحلقة الثانية من الدراسة والخاصة بنهب القطاع العام ..

*** تقدم منظمة الشفافية الدولية حالة كارثية** عن مدى تغلغل الفساد المتصاعد في الاقتصاد المصري .. فقد حصلت مصر على المرتبة 70 في العام 2006 على سلم الشفافية من مجموع 163 دولة ، والمرتبة 105 في العام 2007 من مجموع 180 دولة ، والمرتبة 115 في العام 2008 بحصولها على 2.8 درجة من إجمالي عشرة درجات من نفس مجموع الدول السابق ، أما في عام 2009 فقد حصلت على المرتبة 111 من نفس مجموع الدول السابق بينما احتلت الصومال المرتبة الـ 180 .

*** وصل الناتج القومي لمصر** - ذات الثمانين مليون نسمة - في عام 2008 إلى ما قيمته 105 مليار دولار ، ووصل متوسط دخل الفرد إلى ما قيمته 1500 دولار في السنة ..

هي أرقام كارثية إذا ما قورنت بالدخل القومي في إسرائيل - ذات الستة ملايين نسمة - في عام 2008 والذي وصل إلى ما قيمته 202 مليار دولار بينما وصل متوسط دخل الفرد فيها إلى 28 ألف دولار .. علما أنها دولة تعيش في محيط يهدد وجودها وتصرف على تسليحها 15 مليار دولار سنويا .

*** أظهر التقرير الشهري للبنك المركزي المصري** والذي صدر في 9 فبراير 2010 أن حجم الدين الخارجي لمصر قد ارتفع إلى 32.4 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2009 (179 مليار جنيها) .. كما اعترفت وزارة المالية في تقرير لها في 8 يناير 2010 أن الدين المحلي قد وصل إلى 689 مليار جنيها .

إن نظرة سريعة إلى مجموع الرقمين (868 مليار جنيها) يؤكد وبوضوح حجم الكارثة في الاقتصاد المصري ، حيث يتساوى " تقريبا " حجم الدين الإجمالي مع حجم الناتج القومي المصري ..

لقد قدر المختصون في أرجاء المعمورة أن حجم الدين المسموح به عالميا لا يجب أن يزيد عن 60 % من حجم الناتج القومي للدولة المقترضة ، وهو ما يعنى على أرض الواقع أن الاقتصاد المصري قد دخل إلى غرفة الإنعاش ، ومع استمرار الاقتراض داخليا وخارجيا وما يرافقه من دفع الفوائد المستحقة له (تبلغ فوائد القرض الخارجي ما قيمته 3 مليار دولار سنويا) فإن الوضع برمته مرشح بالدخول إلى الإفلاس التام ..

*** عن الاستثمار في عهد مبارك** ، أكد تقرير صادر من البنك الدولي في العام 2005 أن مصر تحتل المرتبة 141 من بين 155

دولة شملها التقرير .. جاء العراق - رغم الحروب المختلفة التي على أرضه - في المرتبة 114 .. جاءت إيران وسوريا رغم العزلة الدولية المفروضة عليهما في المرتبتين 107 ، 121 على التوالي .. حتى رواندا التي جرت على أراضيها حرب أهلية في منتصف تسعينات القرن الماضي وقتل على أثرها ما يقرب من مليون مواطن احتلت مرتبة متقدمة عن مصر ، هذا في الوقت الذي يخدم فيه النظام المصري الفاسد شعبه زاعماً زيادة حجم الاستثمارات في مصر !

كما احتلت مصر المرتبة 58 في النشاط السياحي في عام 2007 من بين 124 دولة شملها تقرير مؤشر تنافسية السياحة العالمية رغم أنها دولة غنية بتراتها الثقافي والتاريخي (يتواجد بمدينة الأقصر ثلاثاً آثار العالم) ، واحتلت الإمارات المركز الـ 18 وإسرائيل المركز الـ 32 وتونس المركز الـ 34 ، كما أشار التقرير إلى أن مصر حصلت على أقل نسبة من السائحين في الشرق الأوسط بين عامي 1997 / 2007

وجاء تقرير القدرة التنافسية لعام 2008 والذي يصدر من المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس " ليكشف النقاب عن تدهور وضع مصر في مختلف المجالات مقارنة بدول العالم ، فقد احتلت مصر فيه المركز قبل الأخير - رقم 130 - بين قائمة دول العالم التي شملت 131 دولة من حيث كفاءة سوق العمل والقدرة على التنافس .

*** ذكر تقرير صادر عن خدمة أبحاث الكونجرس** وصدر في 12 مايو 2009 وأعدّه الخبير المتخصص جيرمي شارب أن الفقر والتعليم المنهك والفساد هي أبرز العقبات أمام الاقتصاد المصري ..

*** قال الخبير الاقتصادي أ. د. أحمد النجار** - حاصل على وسام الشرف في محاربة الفساد عن عام 2007 من المنظمات غير الحكومية - في حديثه لصحيفة الدستور المستقلة الصادرة في 15 مارس 2006 ما يلي :
" إن الاقتصاد المصري تغلب عليه صفة " الاقتصاد الأسود " ، بمعنى أنه اقتصاد تنتشر فيه أموال ناتجة عن تجارة المخدرات وسرقة الآثار ونهب الأراضي بثمن بخس وبيعها بأسعارها السوقية بعد تسقيعها " ..

- **عن تهريب الآثار في مصر** فقد أكد محسن راضي - عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين وعضو لجنة الثقافة والإعلام - في 12 ديسمبر 2009 أن بعض الجهات المختصة قدرت قيمة الآثار المسروقة بـ 200 تريليون دولار ..

- **وعن المخدرات** فقد قدر بعض خبراء الاجتماع بأن قيمة المخدرات التي بيعت داخل مصر في عام 2009 قد بلغ 38 مليار جنيهها (راجع الحلقة السادسة من الدراسة) ..

- **وعن تجارة الأراضي التي نهبها كبار المسؤولين** أو من يدورون في فلكرهم فقد أوردنا بعض العناوين لمتخصصين في صدر هذه الحلقة (راجع الحلقة الأولى من الدراسة) .

*** يركز الاقتصاد المصري في مجملته على أربعة مصادر** وهي تصدير كميات محدودة من البترول والغاز ، والسياحة ، وقناة السويس وعائد مدخرات المصريين العاملين في الخارج ، وهي عوامل لا دخل للإنسان بشكل مباشر في صنعها ..

إن اقتصاداً بهذا الضعف يجعله عرضة للتغيرات الدولية .. ليس من المستغرب إذن أن يؤكد المختصون أن مصر هي من أوائل الدول التي تأثر اقتصادها سلباً بالأزمة المالية التي تضرب العالم منذ سبتمبر 2008 ..

لقد أكد تقرير للبنك الدولي صدر في 20 يناير 2010 بعنوان " الآفاق الاقتصادية العالمية في 2010 " أن مصر هي ضمن أكثر الدول المتضررة من الأزمة المالية العالمية ..

تتوافق الأرقام التي أعلنتها الجهات المختصة في مصر مع ما صرح به تقرير البنك الدولي السالف الذكر :

- **فقد ورد عن تقرير صادر من هيئة قناة السويس في 10 يناير 2010** أن دخل القناة في عام 2009 قد انخفض إلى 4.281

مليار دولار بينما كان يبلغ في عام 2008 ما قيمته 5.382 مليار دولار ..

- وقال وزير السياحة زهير جرانة في 7 فبراير 2010 أن دخل السياحة بمصر في عام 2009 قد انخفض إلى 10.8 مليار دولار بينما كان في عام 2008 ما قيمته 11.02 مليار دولار .

- وأورد تقرير صادر من البنك المركزي في 24 فبراير 2010 أن تحويلات المصريين في النصف الأول من العام المالي 2009 / 2010 قد انخفض إلى 3.46 مليار دولار بينما بلغت 4.14 مليار دولار بمثلتها في العام الذي سبقه ..

- كما يندرج تأثر الاقتصاد المصري سلبا أيضا على صادرات مصر من الطاقة ، وإن كانت أرقام المسؤولين تتسم بالكتمان في هذا الشأن بسبب تصدير الغاز المصري لإسرائيل بثمن بخس لتزويد التوريبث ، وهي القضية التي ما زالت تثير جدلا كبيرا في أوساط الشارع المصري بجميع أطيافه ، حيث لا يصدق عاقل أن يقدم نظام سلعة إستراتيجية محدودة الكمية في أراضيها كالغاز إلى إسرائيل بسعر 2 دولار للوحدة وبعقد مدته 15 عاما ، بينما يشتري نفس الوحدة في عقد موسمي بسعر 12 دولارا من الجزائر ..

إن اقتصاد مصر في عهد الطاغية الفاسد يشبه إلى حد بعيد الملف السياسي له ، فمبارك - السمسار السياسي للشرق الأوسط في الغرب - يدير اقتصادا لمصر يطلق عليه بعض المختصين " اقتصاد التوكيلات التجارية " ..

لو كانت هناك قيادة مصرية نزيهة ومحترفة تدير دفة الاقتصاد المصري ، لأدركت على الفور ضرورة التخصص في سلعة ما من السلع التي تتميز بمدخولها العالي على البلاد ، كي تتجنب أي هزة عالمية .. لقد فعلت العديد من البلاد التي كان في أوضاع مشابهة لنا ذلك ، وحققت مداخيل كبيرة في إنتاجها القومي ، ونقدم في ذلك أربعة نماذج من هذه الدول :

- النموذج الأول ، ماليزيا : طوف وشوف بجنة ربنا !

شهدت ماليزيا مرحلة النهوض الواسعة منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حيث تولى مهاتير محمد سدة السلطة التنفيذية بها في عام 1981 ، وهو نفس العام الذي تولى فيه مبارك الحكم في مصر ..

في هذه الفترة الزمنية تم إنشاء أكثر من خمسة عشر مشروع صناعي كبير يتميز بالتقنية العالية ، كانت صناعة البرمجيات تمثل العمود الفقري لها .. تحتل الآن تلك المشروعات موقع الصدارة في مكونات الدخل القومي لماليزيا ..

فطبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 - والذي رصد أهم ثلاثين دولة مصدرة للتقنية العالية في العالم - فإن ماليزيا احتلت المرتبة التاسعة عالميا متقدمة بذلك على إيطاليا والسويد والصين ، وتشكل صادرات ماليزيا من التكنولوجيا العالية والمتوسطة 74 % من مجمل الصادرات ..

جدير بالذكر أن الناتج القومي الماليزي قد بلغ 275 مليار دولار في عام 2006 رغم أن عدد السكان يبلغ 26 مليون نسمة عن نفس الفترة .. من الطبيعي إذن أن يبلغ متوسط دخل الفرد الماليزي في العام المذكور ما قيمته 11 ألف دولار تقريبا .

ليس مستغربا إذن أن يقدم مهاتير محمد - قائد ماليزيا الحديثة - في 28 سبتمبر 2003 استقالته وإصراره على ذلك عقب رفض الشعب الماليزي تلك الاستقالة ، وقد سبق ذلك بأيام بكاؤه على الهواء مناشدا الشعب أن يسمح له بمغادرة منصبه لحاجته إلى الراحة بعد سنوات من العمل المتواصل في سبيل تحقيق رخاء بلاده .

لم ينسى القائد مهاتير قبل أن يرحل أن يضع لشعبه هدفا قوميا يسير عليه في الأعوام التي تلي رحيله ، لقد وضع الخطة 2020 وانتشرت شعاراتها في جميع أنحاء البلاد ، في المستشفيات والمساجد والمصانع ووحدات الجيش والمحلات التجارية ونواصي الشوارع وفصول الدراسة ومحطات الأتوبيس .. إنها باختصار تحكى تفاصيل دخول ماليزيا نادي الأغنياء بحلول العام 2020 .

- النموذج الثاني ، الهند : الفيل العجيب!

كانت الحالة الهندية في سبعينات القرن الماضي كفيلة بإلقاء اليأس في قلب أشد قيادات العرب تقاؤلا ، بسبب ما تحتوي على تناقضات تتمثل في العديد من المشكلات التالية : عرقيات وأديان ولغات مختلفة ، وعدد للسكان تجاوز المليار نسمة ، وأعداء يحيطون بها على الحدود (الصين وباكستان) ، وحركات انفصالية في الداخل (حركات مسلحة إسلامية في كشمير ، حركات مسلحة سيخية وأخرى ماوية) ..

لقد شرعت الحكومة الهندية منذ عام 1985 في إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالبلاد ، وقد نتج عنها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي حتى بلغ ثاني أعلى معدل يتحقق عالميا بعد الصين طوال على مدى الـ 15 سنة الأخيرة ..

لقد شهدت الهند في ربع القرن الأخير نهضة اقتصادية شاملة في جميع القطاعات ، وتتواجد على أرضها صناعات قوية تنافس في كل العطاءات الدولية أمام عطاءات الدول الكبرى ، مثل صناعات المعلومات والمجوهرات والصناعات الهندسية وصناعة السيارات والإلكترونيات والحديد والصلب وإنشاء محطات الكهرباء والصناعات الخفيفة والفندقة والتشييد والبناء والكيمويات والنسيج وكذلك قطاع الصحة الذي يشكل معدل النمو به ثاني أعلى معدل للنمو العالمي بعد الولايات المتحدة .

وقد نال الجيش الهندي نصيبه أيضا من الإنجازات ، لم تكف الهند بتحقيق " توازن الرعب " مع التتين الصيني بنهاية القرن الماضي الذي أذاقها هزيمة مرة في عام 1962 ، فانكب العلماء الهنود على توفير الصاروخ الذي يصل إلى جميع مناطق الصين ..

لقد تحقق هذا الهدف من خلال العمل الدعوب وعلى مراحل تتسم بالجدية والتصميم .. كان هناك صاروخ أغنى 1 (1200 كم) ثم أغنى 2 (2000 كم) ثم أغنى 3 (3000 كم) والآن يوجد أغنى 4 (5000 كم) والذي يغطي كل الأراضي الصينية والذي يقف بالمرصاد أمام نظيره الصيني المشابه DF-4 .

كما نال سلاح البحرية الهندي أيضا نصيبه من هذا التطور الاقتصادي الكبير ، ففي عام 1989 أعلنت الهند عن بدأ برنامجها لبناء غواصات نووية وفي عام 1993 أعلنت عن بدأ بناء حاملة طائرات وفي عام 1998 تمكنت من بناء مدمرة ضخمة ..

ويسير البرنامج الفضائي الهندي أيضا بخطى ثابتة حيث أطلقت الهند مركبتها الفضائية غير المأهولة للدوران حول القمر في 21 أكتوبر 2008 ، وهي صناعة هندية خالصة ..

لقد تنبأ ستيفين كوهين – يُطلق عليه عميد الدراسات الإستراتيجية بجنوب آسيا – في بداية ثمانينات القرن الماضي بأن الهند ستصبح القوة العالمية العظمى في الألفية الثالثة وسيكون من اليسير مقارنتها بالولايات المتحدة ..

إن الديمقراطية الراسخة في النفوس هي كلمة السر في التفوق الهندي .. لقد جعلها قادة الهند واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار ، فطبقوها على أنفسهم قبل أن يُعلموها لأبنائهم في المدارس العلمية والعسكرية .. إن تداول السلطة واحترام إرادة الشعب هو واجب مقدس يجب الحفاظ عليه والتضحية من أجله في عقل كل هندي .

- النموذج الثالث ، تركيا : أمان ربي أمان !

سيطرت الانقلابات العسكرية على الحياة في تركيا ، وكانت كلها بايعاز من أمريكا .. يشبه العسكريون في انقلاباتهم وإلى حد كبير الملوك الفاسدين والطغاة في كونهم أنهم إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة ..

كانت تركيا وحتى العام 2001 تغوص في أزمت صعبة وعلى كل الأصعدة .. تمثلت في استتقال الفساد الذي كان يأكل كل خيرات البلاد ، وفي شهر فبراير من العام المذكور خاضت تركيا غمار أزمة اقتصادية طاحنة لم تشهد لها مثيلا منذ تأسيسها ،

وأعلن اثنان وعشرون بنكا إفلاسهم وتكلفت خزينة الدولة من جراء ذلك 45 مليار دولار ..

لا ضرر أن يسقط اقتصاد البلاد إلى أدنى مستوى في مرحلة تاريخية ما ، طالما أن المواطن قادر على أن يصحح الأخطاء من خلال انتخابات حرة نزيهة ، لا تزوير فيها ، ولا وجود لعصابات البلطجة الحكومية ، ولا وجود لضباط أمن الدولة لترهيب المنتخبين واعتقالهم ، ولا حشد لآلاف جنود الأمن المركزي الذين يطلقون الرصاص الحي وقتابل الغاز على المواطنين كي يجبروهم على الانصراف حتى لا ينتخبوا القيادة النزيهة القادرة على إدارة البلاد ، ولا عبث بالدستور لتفصيله بالمقاس كي يناسب شخصا واحدا بعينه ..

جرت الانتخابات بتركيا في نوفمبر 2002 ، وفاز حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان ، ومثل ذلك بارقة الأمل الوحيدة للمواطن التركي في تصحيح مسار بلاده من الأسوأ إلى الأفضل ..

أحدثت حكومة العدالة والتنمية بالبلاد ثورة اجتماعية سميت بـ" الثورة الصامتة " وأضافت لخبزينة الدولة في غضون الأعوام الثلاثة الأولى التي قضتها في الحكم - 2005 / 2002 - مبلغاً قدره 70 مليار دولار كان يُنهب بواسطة الفاسدين .. وارتفع دخلها القومي من 143 مليار دولار في عام 2002 إلى 498 مليار دولار في عام 2008 ، وزاد بذلك متوسط دخل الفرد التركي من ألفي دولار في عام 2002 إلى 7 آلاف دولار في عام 2007 .. وقد وعد رجب طيب أردوغان شعبه عقب فوز العدالة والتنمية في انتخابات أغسطس 2007 بأن الهدف القادم لحكومته هو الوصول بدخل الفرد إلى 10 آلاف دولار سنويا ..

كان هذا على الصعيد الاقتصادي للمواطن التركي ، أما على الصعيد السياسي ، فهناك الكثير الذي يفخر به كل مواطن تركي .. تركيا - العضو الهام في الناتو - رفضت دخول قوات الحلف أراضيها بما فيها القوات الأمريكية في عام 2003 عندما غزا بوش أرض العراق ، بينما سمح الطاغية الفاسد بمرور 36 ألف طلعة جوية أمريكية في سماء مصر تشق طريقها لقتل العراقيين ..

كما نددت تركيا بإسرائيل التي قتلت 1500 مواطن فلسطيني في غزة بين ديسمبر 2008 ويناير 2009 ، بينما كان طاغية مصر الصهيوني - وما زال حتى هذه اللحظة - يشارك أقرانه الإسرائيليين في تلك المحرقة بفرض الحصار الغذائي والكهربائي على أهل غزة ، ويذكر القارئ التعنيف والتوبيخ الذي تلقاه شيمون بيريز وعلى الهواء من القائد أردوغان في مؤتمر دافوس بسويسرا في 29 يناير 2009 والذي عقد بعد أيام من تلك المحرقة ، وربما يذكر القارئ أيضا بكاء القائد أردوغان وعلى الهواء بسبب تلك المحرقة !!

- النموذج الرابع ، إسرائيل : حراب على الحدود وازدهار بالداخل ..

تتميز إسرائيل بالعديد من الصناعات ومنها صناعة الماس والتي تدر عليها دخلا سنويا يبلغ ستة مليارات دولار ، وهي بذلك الحجم تمثل 90 % من الماس المنتج عالميا علما أنها ليست منتجة له .

في كتابهما " الفجوة الرقمية " يسرد الدكتور نبيل علي والدكتورة نادية حجازي الفارق التكنولوجي المخيف الذي وصلت إليه إسرائيل مقارنة بالعرب ، فيقولان أن إسرائيل تحتل المراتب العالمية التالية :

- الأولى عالميا في حجم الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالنتائج المحلى .
- الأولى عالميا في تطوير نظم حماية أمن البيانات ومواقع الإنترنت ضد الاختراق .
- الثانية - بعد أمريكا - في عدد الشركات الصغيرة المدرجة في شركات التكنولوجيا المتقدمة المتداولة في بورصة نيويورك
- الثانية - بعد ألمانيا - في نسبة عدد المهندسين إلى عدد السكان .
- الثالثة في مستوى أودية السيلكون المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة .
- الرابعة في تكنولوجيا الاتصالات .
- الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح والأولى في نسبة صادرات السلاح إلى إجمالي الصادرات .
- السادسة في عدد براءات الاختراع المسجلة مقارنة بعدد السكان والرابعة في عدد البراءات المسجلة في أمريكا وأوروبا .
- الثامنة في نظم الدفع الصاروخي للأقمار الصناعية إلى مداراتها في الفضاء الخارجي .

- الثانية عشر في البنية التحتية للمعلومات (انتهى كلام المؤلفين) .

تلك النماذج الأربعة معدومة في مصر رغم توافر الإمكانيات البشرية ورخصها ، والفشل يعود إلى قيادة السياسية التي تخلت عن مسؤولياتها وتفرغت لنهب البلاد وتأمين وجودها بكل الوسائل ..

* **إن مبارك يردد في الصباح والمساء** " الفساد ينتشر بالعالم كله ونحن جزء من هذا العالم " ، وهذا رد يثير الريبة في النفوس ويثبت أكثر من مرة أن البلاد ليست في أيد أمينة ، فضلاً عن كونه رد غير صريح ..

لقد كانت الأرجنتين – ومثلها تركيا كما أوضحنا – تمثل حالة من الفساد المستشري بالبلاد ، كما كانت تمثل أكبر مديونية في العالم في تسعينات القرن الماضي ، ولما تولى الحكم المخلصون بالبلاد أنجزوا بها الكثير في فترة قصيرة ، وفي ديسمبر 2005 تم تسديد جميع ديون الأرجنتين نحو العالم وقبل الموعد المحدد .

الأمر إذن يتوقف برمته على أبناء مصر ، فالأمل معقود عليهم بأن يقفوا كرجل واحد وراء دكتور البرادعي ، وأن يدركوا أن ما يبذلونه من دماء وتضحيات في سبيل بناء مصر الحرة هو أقل بكثير من الدماء التي يستنزفها مبارك وزمرته من أجسادهم ، سواء تلك التي تنفق في المعتقلات أو تلك التي تموت بسبب الأمراض أو تلك الناتجة عن الفقر الناتج عن نهب هذا الطاغية مصر عن آخرها ..

مصر تستحق التضحية ، والفوز لرجالها الأبطال بإحدى الحسينيين في ميدان المنازلة والتحدي يمثل حالة رعب لطاغية مصر الهالك .. إن تكونوا تآلمون فإنهم يألمون كما تآلمون ، وترجون من الله ما لا يرجون ، صدق الله العظيم ..

رائف محمد الويشي

سانت لويس – ميزوري – أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com